المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/09/2014

أسئلة لـ

مصطفى الرميد*

هذا رأيي في الدعوة إلى إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي

■ حاوره عبدالحق بلشكر ■

□ ما رأيك في دعوة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال ندوة بشأن تقييم 10 سنوات من مدونة الشغل، الحكومة إلى إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي يُجرّم عرقلة حرية العمل؟

• أؤكد أني مافتئت أتلقى مطالب من نقابات ومن برلمانيين بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، ولهذا من الطبيعي أن يطالب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمطلب نفسه، لكن بقدر ما يجب حماية الحق في الإضراب، يجب أيضا حماية حرية العمل. فالفصل 288 من القانون الجنائي يحمي حرية العمل، ويحقق التوازن مع الحق في الإضراب المنصوص عليه دستوريا، وإذا كان هناك مقترح لتقديم تصور جديد يضمن حق الاضراب من جهة، وحق العمل من جهة ثانية، فمرحبا به.

□ لكن ربما هناك تعسف في تطبيق هذا الفصل، خاصة من جهة اعتبار الإضراب في حد ذاته عرقلة للعمل؟

• كما يمكن أن يكون التعسف في تطبيق الفصل 288 من القانون الجنائي، يمكن أن يكون ثمة تعسفا في ممارسة الإضراب وكلا التعسفين مرفوضين.

إن الفصل 288 من القانون الجنائي يعاقب كل من حمل على التوقف الجماعي عن العمل، أو على الاستمرار فيه، مستعملا في ذلك العنف أو التهديد أو التدليس لِلإضرار بحرية العمل.

وتبعا لذلك، فالإضراب الذي لا يكون مصحوبا بعنف أو تهديد أو تدليس من أجل الإضرار بحرية العمل، فإنه لا يرقى إلى الفعل المجرّم الذي يعاقب عليه الفصل 288 من القانون الجنائي. ولا يخفى عليكم أن القضاء هو المختص بتطبيق هذا الفصل على الوقائع المعروضة أمامه من خلال تكييف الأعمال، فمتى ثبت له أن العناصر التكوينية لجريمة عرقلة حرية العمل متوافرة في النازلة المعروضة أمامه، فإنه يطبق نص المادة 288 من القانون الجنائي، وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، فإن الواجب هو التصريح بالبراءة.

□ هل تعتقد أن تقنين حق الأضراب بصدور قانون تنظيمي من شأنه أن يوضح أكثر التوازن بين حق الاضراب وحرية العمل؟

• صحيح أن تقنين حق الإضرار من شأنه أن يوضح أكثر التوازن بينه وبين حرية العمل، ويرسم للعامل المجال والحدود التي تمكنه من ممارسة هذا الحق دون أن يؤدي به الأمر إلى عرقلة حرية العمل، فكما يجب ضمان القانون الحق في ممارسة الإضراب، يجب الحرص على حماية حرية العمل من أية عرقلة قد تؤثر عليه، ولو باسم ممارسة حق الإضراب.

*وزير العدل والحريات

التقدم والاشتراكية يقارب «الأمن ودولة القانون» في جامعته السنوية

وخلا الجلسة الثانية للجامعة التي تمحورت حول الأمن ودول القانون: تكامل لا تصادم، وترأستها أمينة بوعياش الكاتبة العامة للفدرالية الدولية لرابطة الحقوق الإنسانية، أكد عبد اللطيف أعمو، عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية وعضو فريق التحالف الاشتراكية بمجلس المستشارين، على أن العلاقة بين الأمن ودولة القانون هي علاقة تكامل لا علاقة تصادم.

وأوضح عبد اللطيف أعمو أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر مرتبطة ومتلازمة بشكل وثيق ولا يمكن تنمية عنصر دون تحقيق الآخر، مضيفا أن الحق في الأمن يعتبر حقا أصيلا في منظومة الحقوق الطبيعية للإنسان.

وذكر أعمو أن تطور مفهوم الأمن الإنساني الذي ظهر باعتباره أحد الحقوق الأساسية للإنسان ، يدعو إلى عدم الاقتصار على البعدين العسكري والسياسي للأمن الوطني، وتبني مفهوم أكثر شمولية للأمن يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وبعد أن أبرز كيف تطورت الرهانات الأمنية في العصر الحديث، بارتباط مع تطور المسار الديمقراطي وعلاقته بآليات ضبط ومراقبة السلط، وعلى رأسها السلطة الأمنية، شدد عبد الطيف أعمو على أهمية الحكامة الأمنية باعتبارها مقتضى دستوري، تهدف إلى تقليص التجاوزات التي تؤدي إلى العنف وانعدام الأمن وتوظيف الأجهزة الأمنية في ذات الوقت لتحسين أمن الأفراد والجماعات.

ومن أهم عناصر الحكامة الأمنية، يقول النقيب أعمو "احترام ضوابط الشرعية وضمان مساءلة الأجهزة الأمنية أمام المؤسسات ومأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة"، مشيرا إلى أن مظاهر عجز الديمقراطية في مواجهة السياسات الأمنية، حيث أن تحدي احتكار الدولة لاستعمال القوة يوازيه ضعف النظام الديمقراطي، والذي غالبا ما تقوض قواعد وميكانيزمات اشتغاله، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالإشكاليات الأمنية المرتبطة بأخطار مهددة للأمن الداخلي والخارجي.

وفسر أعمو ذلك، كون مفهوم احتكار الدولة لاستخدام القوة بذاته، غالبا ما يؤدي بالسلطة التشريعية وبالمجتمع المدني، وبالإعلام كذلك إلى النظر إلى الإشكاليات الأمنية كأنها مجال خاص ومحظور، مما يؤشر، في اعتقاده، بعدم وجود رقابة تشريعية أو مدنية حقيقية لإشكاليات الأمنية ولانعكاساتها على المجتمع.

وبين العوامل المعيقة للقواعد الديمقراطية، حسب عبد اللطيف أعمو هي تلك المرتبطة بالرغبة العامة للمجتمع في إعطاء هامش واسع من المرونة للسلطات التنفيذية والأمنية لوضع خطط تدخل أمنية ملائمة، وهي حرية عمل وتدخل ضرورية وحيوية لإنجاح المهام الموكولة للسلطات الأمنية، لكن القلق المشروع والضروري، الذي يفرضه هذا الوضع يضيف المتحدث هو أنه غالبا ما يستخدم كحجة للتخلي عن كل أشكال الرقابة الديمقراطية على العمل الأمني، ليس فقط على سير العمليات الأمنية نفسها، ولكن على مدى احترام القانون والامتثال للاعراف الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان عند إنجاز عمليات التدخل الأمنية.

ومن ثمة، يقول القيادي في حزب التقدم والاشتراكية فإن "المراقبة الديمقراطية لعمل الأجهزة الأمنية تعتريها سلسلة من الاستقالات المتتالية، فكل طرف في العملية الديمقراطية، (السلطة التشريعية، القضائية، المجتمع المدني، الصحافة،...) يتنازل عن جل صلاحياته بسبب "قدسية" المسؤولية الأمنية للدولة" .

وبهدف خلق مناخ سليم يسوده الاطمئنان والثقة والاستقرار، أكد عبد الطيف أعمو خلال عرضه لأهم عناصر الحكامة الأمنية، على ضرورة خضوع الخدمات الأمنية لاحترام شروط وضوابط الشرعية والمساءلة أمام المؤسسات الدستورية ومأسسة وضبط الحكامة الأمنية الجيدة.

من جانبه، ذكر محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق، أن حزب التقدم والاشتراكية يعتبر أول حزب سياسي مغربي يقارب موضوع "الأمن" في علاقة مع دولة القانون، مشيرا إلى أن تعزيز حكم القانون، يعتبر مرتكزا للدولة الديمقراطية وركنا جوهريا في إقامة العدل وضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات باعتباره التعبير الأسمى لإرادة الشعوب.

وأفاد محمد الصبار على أن العمليات والآليات الرقابية بما التي تؤدي عملها بفعالية والتي يمكن أن توفر المساءلة والضمانات ضد إساءة استعمال السلطة، تشكل عناصرا لا غنى عنها، وان الديمقراطية تتطلب أيضا وجود مؤسسات حكم تتمتع بالشفافية وتخضع للمساءلة، مشيرا إلى أن شرعية هذه المؤسسات تتوقف على امتثالها للمبادئ الأساسية لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق لإنسان أنه إذا كان الحفاظ على الأمن ضرورة لبناء دولة القانون ولحقوق الإنسان، فإنه لا يمثل بديلا لهما، ولا يتعين الحفاظ على الأمن على حساب حقوق الإنسان كمقوم أساسي لدولة القانون، مؤكدا في الوقت ذاته، صعوبة تحقيق التوازن بين الأمرين خاصة في حالة التوتر والأزمات، مشيرا إلى أن عدم الاستقرار والإخلال بالأمن يؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان ولا سيما من حيث التمتع بالحق في الحياة، والحرية والسلامة الجسدية، كما يشكل عاملا أساسيا في تقويض البنيات الاجتماعية وتقليص أدوارها التأطيرية.

وفي السياق ذاته، شدد محمد الصبار على أن تعزيز دولة القانون لا يمكن أن يتم إلا عبر حفظ الأمن وضمان تمتع المواطنين والمواطنات بكافة حقوق الإنسان من جهة، وترشيد حكامة الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين من جهة أخرى، على اعتبار سيادة حكم القاعدة القانونية وتوفير الأمن وحماية حقوق الإنسان هما أمران متكاملان ومتعاضدان وليسا متضاربان أو متعارضان.

وذكر في هذا الصدد بخلاصات هيئة الإنصاف والمصالحة التي أوصت بترشيد الحكامة الأمنية عبر عدد من الإجراءات أبرزها المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن والمراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية والتكوين المتواصل لأعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان، واعتبار "الحكومة مسؤولة بشكل تضامني" عن العمليات الأمنية وحفظ النظام العام وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإلزامها بإخبار الجمهور والبرلمان بأي أحداث استوجبت تدخل القوة العمومية.

وأفاد محمد الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يؤمن بان نساء ورجال الأمن وكافة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، تضطلع بدور مهم في مجال حماية الحريات وصون الحقوق المنصوص عليها دستوريا، كما أن لهم يشكلون لبنة أساسية في تفعيل المفهوم الجديد للسلطة وحجر الزاوية في ترشيد الحكامة الأمنية الجيدة وترسيخ معنى الشرطة المواطنة.

وبدوره، وقف كريم نايت الحو عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، على ضرورة تسريع ورش إصلاح منظومة القضاء، مؤكدا على أن المغرب العميق لتسريع إصلاح ورش القضاء مرتبط بالتحولات المجتمعية التي عرفتها بلادنا التي أصبحت تحتل مركز الريادة في مجال تطبيق وتوسيع الحريات الفردية والجماعية.

الأمن حق أساسي من حقوق الإنسان وتوفره شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعزيز دولة القانون لا يمكن أن يتم إلا عبر حفظ الأمن وضمان تمتع المواطنين والمواطنات بكافة حقوق الإنسان من جهة، وترشيد حكامة الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين من جهة أخرى

وأوضح كريم نايت الحو أن من شأن التأخير الحاصل أن يعلن رسميا عن محدودية هذه التجربة، على اعتبار أن إصلاح القضاء أضحى ضرورة مجتمعية، مشيرا إلى أنه بعد أن تم إعداد توصيات الهيأة العليا للحوار الوطني حول إصلاح القضاء باعتماد تشخيص الوضع الراهن لمنظومة العدالة والرؤيا العامة لإصلاح هذه المنظومة، وبعد أن تم وضع الأهداف الإستراتيجية الكبرى لإصلاح منظومة العدالة من توطيد استقلال السلطة القضائية وضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية وضمان تمثيلية شاملة للنساء بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وتدبير أمثل للمسار المهني للقضاة وتعزيز التفتيش القضائي واستقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية عبر تخليق منظومة العدالة و تعزيز آليات الجزاء لضمان نزاهة وشفافية منظومة العدالة، كبعض من أهداف الحوار الوطني حول أصلاح منظومة العدالة.

وأفاد القيادي في حزب التقدم والاشتراكية، أن الهيئة الوطنية للحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، لم تحترم الأجندة التي وضعتها، لأن جدولة تنفيذ أهداف مشروع هذه التوصيات على مدى 5 أو 6 سنوات من شأنه أن يجعل نجاعة لدخول هذه التوصيات حيز التنفيذ، مؤكدا على أن تنفيذ تلك التوصيات يستوجب إرادة حقيقية لدى كل الفاعلات و الفاعلين ولدى كل المؤسسات من أجل إعادة جدولة تنفيذ أهداف هذا المشروع "الإصلاحي الضخم في أجل منظور"، حسب كريم نايت الحو الذي شدد على أن إصلاح ورش منظومة العدالة، يعتبر خطة إستراتيجية وطنية ملحة، يتعين تسريع وتيرتها، خدمة لمصلحة العدالة ومصلحة الأمة المغربية وضمان أمنها القانوني والقضائي.

وخلال تقديمها لخلاصات هذه الجامعة الفكرية، أكد عائشة لبلق عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية على أن الأمن بات يعتبر مطلبا مجتمعيا بالنظر إلى دوره الرئيسي في بناء الدولة الديمقراطية دولة القانون وحقوق الإنسان، مشيرة أن حزب التقدم والاشتراكية عندما فكر في مقاربة هذا الموضوع، استحضر أن الأمن له ارتباط وثيق بدولة القانون على اعتبار العلاقة الجدلية بين الأمرين، وايضا باعتبار أن الأمن حق أساسي من حقوق الإنسان وتوفره شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

محمد الصبار:
عدم الاستقرار والإخلال بالأمن يؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان

عبد اللطيف أوعمو:
العلاقة بين الأمن ودولة القانون هي علاقة تكامل لا علاقة تصادم

عائشة لبلق:
الأمن بات يعتبر مطلبا مجتمعيا بالنظر إلى دوره الرئيسي في بناء الدولة الديمقراطية

كريم نيتلحو:
الهيئة الوطنية للحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، لم تحترم الأجندة التي وضعتها

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

10 سنوات على دخول مدونة الشغل حيز التطبيق .. الاختلالات و النواقص ..

4889/1

ادريس اليزمي : ندعو إلى التصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحرية النقابية و إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي بما يضمن ممارسة الحقوق الدستورية و النقابية

المنعطف 6
الإثنين 3 ذو الحجة 1435 الموافق 29 شتنبر 2014 ● العدد: 4889

قضية و رأي

في الثامن من يونيو الماضي كانت مدونة الشغل قد أكملت سنتها العاشرة ، و هي المدة في نظر وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية التي تفرض القيام بتقييم شامل يتضح من خلاله مدى ملاءمة القانون لسوق الشغل من عدمه و الوقوف على امتثال أرباب العمل لمضامينه ، فقانون الشغل و خلافا لقوانين اخرى يتاثر سريعا بالتحولات التي يعرفها عالم الشغل و هي التحولات التي تفرض عليه مسايرتها .
و قبل التفكير في اي تقييم او تعديل يجب الحرص على تطبيق مضامين القانون الحالي حسب المركزيات النقابية ، ف 10في المائة من أرباب العمل هم من يحترمون الحدود الدنيا لمدونة الشغل .فالأسباب كثيرة ، لعل من أبرزها عدم استكمال النصوص القانونية التي تحيل عليها المدونة و ضعف جهاز التفتيش و الرقابة .
و توضع مدونة الشغل ، التي خرجت إلى الوجود قبل 10سنوات بعد مخاض عسير ، كان ثمرة توافق بين مختلف الأطراف المعنية ، ذ مت مجهر التقييم كمرحلة أولى لإصلاح الاعوجاج . لكن يطرح التساؤل فيما إذا كانت ستحضر روح التوافق في حال ، دعت الضرورة إلى تعديل بعد النصوص؟

10 سنوات على دخول مدونة الشغل حيز التطبيق .. الاختلالات و النواقص

ادريس اليزمي : "ندعو إلى التصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحرية النقابية و إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي بما يضمن ممارسة الحقوق الدستورية و النقابية "

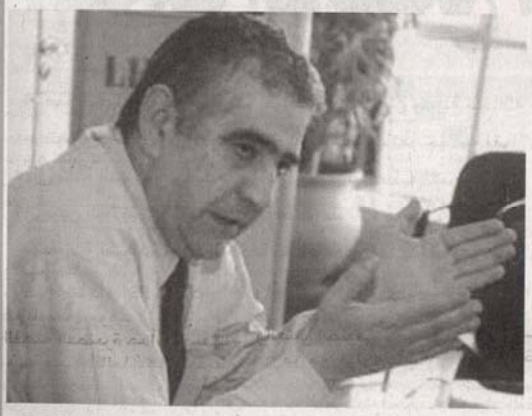

جدد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدعوة إلى ضرورة الإسراع بالمصادقة على الاتفاقية رقم 87لمنظمة العمل الدولية لسنة 1948 ٪ الخاصة بالحرية النقابية وبحماية حق التنظيم النقابي، وإلغاء الفصل 288من القانون الجنائي، المجرم لعرقلة حرية العمل، بما يضمن ممارسة الحقوق الدستورية والنقابية بشكل مسؤول وضمن إطار تشريعي متلائم مع المعايير الدولية والمستجدات الدستورية، خاصة في ما يتعلق بالقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب والقانون المتعلق بالنقابات.

ودعا الحكومة إلى التصديق على الاتفاقية الخاصة بالعمال المنزليين، والاتفاقية 141لمنظمات العمال القرويين والاتفاقية 103لحماية الأمومة.

أكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن معيقات تطبيق مدونة الشغل تحول دون إعمال عدد من الحقوق المتضمنة في هذه المدونة، ومنها حقوق العمال المؤقتين، والعاملين في قطاع المناولة، والفوارق التي تعانيها العاملات والعمال في القطاع الفلاحي، مقارنة مع نظرائهم في قطاعي التجارة والصناعة، والممارسات التي تحد من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الشغل، وتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، والصعوبات التي تعوق عمل مفتشي الشغل في أداء واجبهم إزاء هذه الفئات.

ودق اليزمي، ناقوس الخطر بشان الخصاص المسجل في مجال الصحة والسلامة، والناتج عن نقص عدد أطباء الشغل والمهندسين المختصين في المجال، مشيرا في هذا الصدد، إلى أن المغرب لا يوفر سوى 800 طبيب شغل فقط لحوالي 20ألف مقاولة، ضمنهم 13طبيبا مفتش شغل فقط، و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة. وأبرز أن هذا الرقم يسائل الساهرين على تطبيق مقتضيات المدونة، بعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ.

وكشف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينكب، في الوقت الراهن، على دراسة الإشكالية المتعلقة بمحدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى عالم الشغل، والتي تشكل أحد التحديات المطروحة أمام السلطة الحكومية المطالبة بإيلاء الرعاية اللازمة لهذه الفئة المجتمعية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينكب في الوقت الراهن على دراسة الإشكالية المتعلقة بمحدودية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى عالم الشغل

وقال اليزمي إن المغرب مطالب بالاستمرار في انخراطه في منظومة القانون الدولي لحقوق العمل والعمال وتعزيزها، والتي كان آخرها إبداء المجلس رأيه في مشروع القانون الخاص بعمال المنازل، من خلال تقديم مقترحات تهم التنصيص على الضمانات المنصوص عليها في مدونة الشغل، ودعوته المغرب إلى الانضمام إلى الاتفاقية الجديدة "اتفاقية حقوق العمال المنزليين" التي تمت المصادقة عليها سنة 2011، ودخلت حيز التطبيق دوليا في شتنبر 2013.

الرباط

افتتاح أشغال المنتدى الجهوي الأول حول المدينة وحقوق الانسان

افتتحت، مؤخرا، بالرباط أشغال المنتدى الجهوي الأول حول المدينة وحقوق الانسان، الذي تنظمه اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرباط والقنيطرة تحت شعار «من أجل مدينة جديرة بساكنتها».

ويروم هذا المنتدى، الذي حضر أشغال افتتاحه الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية الشرقي اضريس والامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار، وسفير النمسا، وقنصل البرازيل بالمغرب ، خلق فضاء للنقاش المنظم بين المشاركين بغية النهوض بحقوق الانسان في جميع المجالات وعلى كافة المستويات من أجل مدينة دامجة ومجتمع مواطن.

وحدد المنتدى، بحسب اللجنة التحضيرية، ثلاثة أهداف رئيسية تروم تحسيس مختلف الفاعلين بأهمية الأخذ بعين الاعتبار بعد حقوق الانسان في جميع السياسات المرتبطة بالمدينة من أجل تحسين جودة الحياة ، وتقوية شعور مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمدافعين عن حقوق الانسان بضرورة إدماج المقاربة الحقوقية في مجالات التخطيط والتدبير الحضريين بهدف تحقيق الانصاف الحضري في إطار المدينة الدامجة. كما يتوخى المنتدى ، الذي ينظم على مدى يومين ، المساهمة في إرساء آليات الترافع لفائدة المدن مبنية على مبادئ حقوق الانسان.

واوضح محمد الصبار، في كلمة بالمناسبة، أن اختيار موضوع المدينة وحقوق الانسان، يجد سنده في كونه من الجيل الجديد الصاعد من الحقوق، مبرزا أن المدينة تتجاوز بعدها المعماري -السكني إلى كونها تشكل فضاء للعيش المشترك بين كل مكوناتها رغم اختلاف انتماءاتهن العقائدية والمذهبية والاثنية واللغوية بتوحد أفرادها حول مفهوم المواطنة الكاملة .

واعتبر أن الحق في المدينة يشكل حقا عاما يتسع لكافة الحقوق الأخرى، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وايضا الحق في المشاركة في تدبير الشأن المحلي وتيسير الولوج للخدمات الاجتماعية كما حددتها المواثيق الدولية، مشيرا إلى أن الحق في المدينة يسير بخط متواز مع الديمقراطية التشاركية.

ويرى أن من بين التحديات الراهنة في مجال « حقوق الانسان والمدينة » مراعاة حقوق الفئات الهشة ووضع آليات ضمان حقوق القرب، متسائلا عن الكيفية التي تجعل المدينة تلبي حقوق ساكنتها على قدم المساواة بين الاشخاص في وضعية إعاقة والشباب والشيوخ والمرأة، وحاضنة للمعرفة وفضاء منفتحا لكافة الآراء والتعبيرات من مختلف التوجهات والمذاهب والمعتقدات دون تمييز ولا كراهية ولا تعصب ، وأن تراعي الحقوق الانسانية كمدن آمنة وصديقة للكل .

وخلص إلى أن ميثاق « المدينة وحقوق الانسان» الذي سيصدر عن هذا المنتدى الجهوي سيقدم إضافة نوعية للتراكم الدولي حول الحق في المدينة ذلك ان أهميته تتجاوز البعد الجغرافي للرباط القنيطرة إلى أبعاد دولية من جهته، أكد نائب رئيس مجلس جهة الغرب الشراردة بني حسن، حسن الدلاوي، أن المدينة أضحت مجالا له متطلبات جديدة مرتبطة بالتطورات التكنولوجية، معتبرا أن المدينة العادلة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ، منها ضمان الحق في السكن اللائق وتحقيق مبدأ مقاربة النوع وتكافؤ الفرص وإعمال الحق في الاستفادة الجماعية من مرافق القرب وتعزيز الحق في التجمع العمومي وضمان بيئة سليمة .

أما نائب رئيس مجلس جهة الرباط سلا زمور زعير عمر الدراجي فقد أكد أن حصيلة اللامركزية بالمغرب أبانت عن أن مجال حقوق الانسان لا زال يطرح تحديات كبرى تتطلب تكثيف الجهود لتجاوز بعض النقائص من خلال تعزيز الحق في التعليم والمشاركة في الحفاظ على الهوية المغربية وضمان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التمدرس والانسماج الاجتماعي ، وتشجيع الولوج إلى العمل السياسي ، وضمان حق الحصول على المعلومة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستفادة من خدمات المدينة .

وتتوزع أشغال المنتدى ، الذي يعرف مشاركة حقوقيين و أكاديميين وجمعيات حقوقية وطنية ومحلية وجهوية ودولية ، على ثلاث جلسات تهم محاور «حقوق الانسان والديمقراطية التشاركية » و«الحقوق المدنية والسياسية والمواطنة» و«الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية» فيما تعالج أربع ورشات مواضيع ، الحقوق والتدبير الترابي والجهوية الموسعة ، والياات ضمان حقوق القرب والفئات الهشة ،والمدينة ، المعرفة ووسائط الاتصال، وحوار حول الحقوق الانسانية .

ويعد المنتدى الجهوي، حسب ورقة للجنة التحضيرية، حلقة إضافية في مسار اشتغال اللجنة الجهوية الرباط القنيطرة ، على موضوع المدينة وحقوق الانسان، وذلك بعد تدشينها لهذا المشروع خلال مؤتمر منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الذي استضافته العاصمة الرباط في نونبر الماضي.

بني ملال.. انعقاد الدورة التاسعة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

28714

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة ،أول أمس السبت ببني ملال ، دورتها العادية التاسعة التي خصصت، بالأساس، لمتابعة التحضيرات للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينعقد بمراكش وتقديم ورقة عن المحاور التي تم الاتفاق عليها في الدورة السابقة. وقال علال البصراوي،و رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال - خريبكة ، إن الدورة التاسعة للجنة، تشكل مناسبة لتقييم عمل اللجنة منذ الدورة الثامنة وتقديم وتقييم أنشطتها وعملها وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني. وأضاف أن هذه الدورة ستكون مناسبة لعرض آفاق عمل اللجنة الذي يتمحور بالأساس على التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مدينة مراكش نهاية نونبر المقبل والذي سيحضره أزيد من ستة آلاف مشارك لمناقشة مختلف قضايا حقوق الإنسان العالمية، وبحث كيفية إشراك المجتمع المدني في تنمية الجهة والقضايا التي سيشارك بها في المنتدى.

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان وسؤال المقاربة التشاركية

بقلم: بلال التليدي

من المفترض أن ينظم المغرب في أواخر شهر نونبر المقبل الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهي محطة غير عادية في المسار الحقوقي للبلاد، فقد جاءت المناسبة التي لا تتكرر كثيرا، لإقناع مختلف المنظمات الدولية بالطفرة النوعية التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، ولنسج شبكة علاقات واسعة تمكن المغرب من التخفيف من الضغط الحقوقي الدولي الذي غالبا ما يستثمره خصوم الوحدة الترابية لتحقيق بعض الاختراقات في جدار المقاربة المغربية، لاسيما وأن طبيعة هذا المنتدى الذي انطلقت دورته الأولى من البرازيل، أنه جاء يعزز لقاء بلدان الجنوب للتخفيف من احتكار الدول الأوربية لمجال الملاحظة والمراقبة الحقوقية وفسح المجال لأولويات حقوقية أخرى تخص دول هذه المنطقة.

بيد أن النجاح في تحقيق هذه الرهانات الكبيرة لايسلم من وجود تحديات لا يستهان بها، فالإقدام على هذه الخطوة والانفتاح على الفعاليات الحقوقية المختلفة من دول العالم، يطرح تحدي التعاطي مع المجموعات الحقوقية المعادية للمصالح الوطنية، والمجموعات الحقوقية التي تشتغل على أجندات قيمية مخالفة تصادم الثوابت الدينية والأخلاقية التي نص عليها الدستور المغربي، إذ في العادة ما توفر هذه المنتديات العالمية المساحة لهذه المجموعات للتعبير عن رهاناتها وأهدافها.

معنى ذلك أنه بقدر ما أمامنا فرصة لا تتكرر لكسب رهان السمعة الحقوقية في العالم، وتخفيف الضغط الدولي على المغرب، وبعثرة أوراق خصوم الوحدة الترابية، بقدر ما أمامنا أيضا تحدي الجواب عن شكل التعاطي مع هذه المجموعات في هذا المنتدى.

في السنة الماضية، وعلى أراضي العاصمة البرازيلية، حصل الاتفاق بين جميع المكونات والحساسيات الحقوقية التي حرصت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان على ضمها للوفد المغربي، على أن كسب رهان هذا المنتدى العالمي ومواجهة تحدياته، يفترض شرطين اثنين:

– الأول: وهو انتهاج المقاربة التشاركية في الإعداد لهذا المؤتمر، وعدم إقصاء أي حساسية حقوقية إلا من اختار ذلك بمحض إرادته، وإتاحة الفرصة للجميع حتى يطرح جوابه في هذا الموضوع.

– الثاني: وهو أخذ مسافة كافية من الوقت للتفكير الجدي في القضايا الرئيسة التي ستشكل عصب برنامج المنتدى، وطريقة تدبير الموضوعات الشائكة التي يفترض أن تطرح في المنتدى من طرف بعض المجموعات، والخيارات المطروحة للتعاطي مع مناورات خصوم الوحدة الترابية.

للأسف، حتى اليوم، ليست هناك مؤشرات مرضية على تحقق هذين الشرطين، فهناك غموض كبير يلف هذا الموضوع، فمع أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان هي التي وكل إليها تنظيم هذا المؤتمر بتنسيق **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إلا أن عددا من الجمعيات والحساسيات الحقوقية أقصيت تماما من الإعداد، ولا ندري بالضبط من سيفرض أجندة هذا المؤتمر وعناوينه الرئيسة، وكيف سيتم تدبير التحديات التي تم إثارة النقاش حولها.
في مثل هذه المحطات الكبيرة، لا ينفع الارتجال، كما لا ينفع الإقصاء، فأي ضعف في تعبئة النسيج الحقوقي الوطني، واي تقصير في البناء الجماعي للرؤية الناظمة لهذا المنتدى، ستؤدي إلى خلق ثقوب كبيرة يمكن أن تستثمر من أجل إضعاف العائد المفترض من هذا المنتدى.

التقدير، أنه مع وقوع اختلالات كبيرة تهم اعتماد المقاربة التشاركية، إلا أن الوقت لا يزال أمامنا إن كانت الإرادة متوفرة، فالإجماع، أو التوافق بين مكونات الجسم الحقوقي المغربي حول الرهانات والمقاربة المثلى لبلوغها والتحديات والمنهجية المثلى لتجاوزها، يشكل الجدار المنيع الذي يصد أي اختراق مفترض سواء تعلق التهديد بالمصالح الوطنية أو بالمنظومة القيمية.

نتمنى أن يتم تدارك الموقف سريعا، والتوجه نحو اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية، لا مقاربة التأثيث التي توظف لإزالة الحرج.

http://www.andaluspress.com/ar/articles/32048.html

AL BAYANE

guerre entre eux.

1208/4

Mohamed Sebbar

Le maintien de la sécurité, une nécessité impérieuse pour l'édification d'un Etat de droit

Le maintien de la sécurité est une nécessité impérieuse pour l'édification d'un Etat de droit et des droits de l'homme, qu'il ne remplace toutefois pas, a affirmé le secrétaire général du Conseil national des Droits de l'homme, Mohamed Sebbar.

Le maintien de la sécurité ne doit pas se faire au détriment des droits de l'homme en tant que fondement essentiel de l'Etat de droit, a-t-il dit, précisant qu'il est souvent difficile de réaliser l'équilibre entre les deux impératifs en particulier en temps de crises et de tensions. Pour les pouvoirs publics, la priorité doit être donnée à la sécurité et la négation des droits de l'homme dans certains cas, alors que les défenseurs de la démocratie et des droits humains soutiennent que la violation des droits de l'homme et le manque des libertés débouchent la plupart du temps sur des atteintes à la sécurité.

Le conférencier a en outre souligné que l'instabilité et l'insécurité ont un effet direct sur les droits de l'homme et en premier sur le droit à la vie, la liberté et la sécurité physique comme elles portent atteinte aux structures sociales et à leurs rôles d'encadrement. Elles entravent aussi toute œuvre de développement social, économique et culturel empêchant en fin de compte le respect des droits humains dans leur globalité. C'est pourquoi, il est nécessaire d'admettre que le maintien de la stabilité et le respect des droits de l'homme vont ensemble en tant que piliers de l'Etat de droit, a-t-il dit, notant que sans sécurité, les droits humains sont bafoués et sans droits humains, la sécurité ne se réalise pas.

Revenant sur l'expérience marocaine, il a rendu hommage au travail de l'Instance équité et réconciliation (IER) qui a recommandé dans son rapport final la rationalisation de la gouvernance sécuritaire à travers une série de mesures concernant surtout le contrôle, l'enquête parlementaire en matière de sécurité, le contrôle national des politiques et pratiques sécuritaires et la formation continue des agents d'autorité et de police dans le domaine des droits de l'homme. Selon les recommandations de l'IER, le gouvernement est responsable de manière solidaire des opérations de sécurité et de maintien de l'ordre public et de la protection de la démocratie et des droits de l'homme. Il a aussi l'obligation d'informer le public et le parlement de tous les événements ayant nécessité l'intervention de la force publique et du déroulement de l'enquête, des opérations de police, de leurs résultats, des responsabilités et des mesures prises pour redresser la situation.

L'Association Chouala relance le débat sur le droit à l'enseignement

Dans le cadre du projet d'appui à la responsabilité sociale dans le monde arabe et le programme de gouvernance et de participation civile, et en partenariat avec l'Organisation CARE basée en Egypte et le lycée qualifiant Mustapha El Maani de Ain Sebaa-Hay Mohammadi, l'Association Chouala pour l'éducation et la culture vient de lancer le projet «Le droit à l'enseignement au Maroc : de la reconnaissance à l'accessibilité» .

Le projet qui vise l'instauration d'un climat de mobilisation sociale autour du projet de l'établissement conçu selon une démarche qui s'adapte aux critères de la grille d'évaluation sociale, a été présenté dans le cadre du colloque organisé par Chouala samedi 27 septembre 2014 à Casablanca.

A l'entame du colloque, Abdelhamid Labbilta président de l'Association a placé le projet dans son contexte pédagogique et associatif, tout en mettant en avant le programme intégré de Chouala visant l'accompagnement de l'école publique à plusieurs niveaux. Par la suite, Abdelilah Zidani représentant le délégué du MEN à Ain Sebaa-Hay Mohammadi et directeur du lycée qualifiant Mustapha El Maani a salué l'initiative de Chouala avant de revenir sur la monographie de l'établissement qui recèle plusieurs expériences-pilote au niveau de la délégation.

Nachid El Mekki, chercheur et pédagogue, a mis en exergue le rôle de la société civile dans la réinstauration de la confiance du citoyen marocain en l'école publique. Il a, à cet effet, pris pour modèle les initiatives de Chouala qui ont permis, entre autres, l'équipement de bibliothèques scolaires, de salles d'informatiques, l'appui scolaire aux élèves nécessiteux, l'accompagnement des clubs pédagogiques ainsi que le renforcement des compétences de leurs animateurs. L'actuel projet, a t-il précisé, constitue la continuité d'un travail de longue haleine entrepris par Chouala et ciblant l'école publique depuis une décennie.

Zahra Wardi, représentant la commission régionale des droits de l'Homme dans la région du Grand Casablanca, a traité la question de l'enseignement au niveau du droit. Elle a axé son intervention sur les fondements juridiques universels et nationaux du droit à l'enseignement avant de revenir sur la responsabilité de l'Etat dans la mise en place des moyens requis afin de rendre ce droit fondamental accessible et gratuit pour tous les citoyens. Rapports et indicateurs à l'appui, elle a mis l'accent sur les différentes problématiques qui ternissent toujours l'image de l'enseignement au Maroc , avant d'annoncer que la CRDH se penche actuellement sur l'élaboration d'un rapport sur le sujet . Mohammed Qamar, l'un des fondateurs du réseau de responsabilité sociale au Maroc, a revisité la chronologie et le contexte social et politique qui a mené à la création d'un réseau arabe de responsabilité sociale sous l'égide des Nations unies. Il a, par la suite, donné en exemple quelques idées de base cadrant ce concept qui se décline par le biais de plusieurs mécanismes opérationnels dont la grille d'évaluation sociale.

Abdelali Khallad, coordonnateur du comité de projets et partenariats à l'Association Chouala, a traité du contexte et des problématiques justifiant l'intervention de Chouala dans le cadre de ce projet qui aboutira à une appropriation de l'établissement par ses usagers. Le projet conçu selon une approche interactive, inclusive et participative permettra l'adhésion des différents intervenants dans une démarche de réflexion collective et de renforcement de compétences qui aboutira à l'élaboration d'un projet d'établissement pour lequel plaidera un groupe de pilotages auprès des différentes composantes de la société marocaine.

Les différentes interventions ont insisté sur la primauté du rôle de l'élève dans la mise en œuvre du projet, tout en insistant sur le principe de pérennité et de rigueur des indicateurs.

http://www.libe.ma/L-Association-Chouala-relance-le-debat-sur-le-droit-a-l-enseignement_a54549.html

Santé mentale et droits de l'Homme au centre d'une rencontre à Oujda

Une journée d'étude organisée par la CRDH

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) d'Oujda-Figuig a organisé, samedi, à Oujda, une journée d'étude sous le thème «La santé mentale et les droits de l'homme, pour une nouvelle approche sur les questions de la santé mentale dans la région de l'Oriental».

L'organisation de cette rencontre s'inscrit dans le cadre du programme de la Commission pour l'année 2014 et de l'engagement des commissions régionales dans la mise en œuvre des recommandations du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur «la santé mentale et les droits de l'Homme, besoin urgent d'une nouvelle politique».

Cette rencontre vise à ouvrir un dialogue responsable et sincère entre les acteurs institutionnels intervenant dans le secteur de la santé mentale, les neurologues, les professionnels, et les acteurs associatifs, en vue d'asseoir une nouvelle approche au niveau de la région tournée vers les questions de la santé mentale qui «relèvent des problématiques diagnostiquées et traitées par le rapport du CNDH».

S'exprimant à cette occasion, le président du CRDH Oujda-Figuig, Mohamed Amarti, a souligné que cette rencontre vise également à sensibiliser la société civile «vu l'existence de nombreux cas de malades qui souffrent de la discrimination, de l'écartement, de l'incompréhension et des mauvais traitements».

Il a en d'ailleurs souligné la nécessité de multiplier les efforts et la coopération entre les différents acteurs pour mettre en place une nouvelle approche pour les questions de la santé mentale et de prendre en considération les principes des droits de l'homme dans le traitement des différentes problématiques et dysfonctionnements dont souffre le secteur de la santé mentale, aussi bien au niveau des hôpitaux, que des prisons, des maisons de retraite, des centres de protection de l'enfance et au sein de la société de manière générale.

MAP

Lors de cette rencontre, qui a constitué également une occasion pour le dialogue et l'échange des points de vue sur les moyens adéquats pour résoudre les dysfonctionnements que connait le secteur de la santé mentale dans la région, il a été procédé à la présentation des conclusions du CNDH sur cette question au Maroc, lesquelles préconisent la mise en place d'une politique publique spéciale et claire pour la santé mentale.

Cette rencontre, qui a connu la participation de spécialistes dans le domaine, a été également marquée par l'examen d'une série thématiques portant sur «la prise en charge psychologique dans le secteur privé et la coopération avec le public «, «la prise en charge psychologique, état des lieux et perspectives» et «la santé mentale et la protection légale».

PHOTOTHÈQUE GÉNÉRALE

La commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Oujda-Figuig a organisé, dimanche (28/09/14) à Oujda, une rencontre de communication régionale avec la société civile sur le 2ème Forum mondial des Droits de l'Homme qui aura lieu à Marrakech.

28 Septembre 2014

http://www.map.ma/fr/phototheque/la-commission-regionale-des-droits-de-l%E2%80%99homme-crdh-de-oujda-figuig-organise-dimanche-280